المشهد الاقتصادي

نمو في الناتج، ومؤشرات مالية غير مشجعة

د. عاص أطرش

مدخل

يعالج هذا الفصل بالرصد والتحليل أداء الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١٨، ويحاول أن يلقي الضوء على بعض المؤشرات التي تزود القارئ بتفاصيل اقتصادية، يستطيع من خلالها متابعة التحولات والتطورات التي حدثت خلال السنة ومقارنتها بسنوات سابقة، وتفاعلها مع اقتصادات الدول المتطورة والناهضة ومدى تأثرها منها ومن أحداث محلية وإقليمية، ومدى إمكانية التكيف مع هذه الأحداث، إضافة إلى فحص مرونة الأنشطة الاقتصادية المتعددة وتفاعلها معا ومع البيئة الخارجية، وبالذات الأحداث الاقتصادية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

يعتمد هذا الفصل على عدة مصادر للمعلومات، أهمها معطيات دائرة الإحصاء المركزية، وزارة المالية، بنك إسرائيل، صندوق النقد الدولي والمواقع الاقتصادية.

يضم هذا الفصل أربعة أبواب رئيسية، ويحتوي الباب الأول على مؤشرات الأداء الاقتصادي للعام ٢٠١٨، حيث يبين أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان ٣,٣٪، ويسهب في توضيح مساهمة كل من مركبات الناتج للنمو الحالي ومقارنته مع الماضي، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية التي ارتفعت بما يقارب ٨٪ في هذه السنة، ومعدلات التشغيل التي تشير إلى أداء جيد، والوصول إلى تشغيل كامل مع معدل بطالة يقارب ٤٪، حيث يعتبر معدلا عاديا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، ويبين فيما بعد التغييرات في أجور العمال الأجيرين، لينتقل بعدها إلى إيضاح معدل

التضخـم المالي، والذي بلغ ٠,٨٪ ولم يصـل الحد الأدنى للمجال الذي حدده البنك المركزي.

ويحتوي الباب الثاني على اسـتعراض السياسـات المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومـة والبنـك المركزي، ويسـتعرض العجز فـي الميزانية للعـام ٢٠١٨ من خلال الأرقـام والمعطيـات التـي أظهرت أن معدل العجـز بلغ ٢,٩٪ من النـاتج مقارنة بـ ١,٩٪ في العام الذي سبقه. كما يستعرض معدل الدين العام من الناتج الذي ارتفع في عام ٢٠١٨ وحوّل الاتجاه في الانخفاض منذ عقد من الزمن، ويسـتعرض أيضا التدريـج الائتمانـي وبقاءه كما كان فـي الماضي. وفي الجزء الثانـي من هذا الباب نستعرض السياسات النقدية التوسعية ورفع نسبة الفائدة على يد البنك المركزي في تشـرين الثاني ٢٠١٨ لتصل لـ ٠,٢٥٪ بعد أن بقيت نفس النسـبة منذ آذار ٢٠١٥ (٠,١٪). ويستمر هذا الجزء من هذا الباب بعرض أسعار العملات الأجنبية المؤثرة علـى التجارة الخارجية وأرصدة البنك المركـزي من العملة الأجنبية ومعدلات العائد من استثمارها.

لم يبتعد النمو في الناتج المحلي الإجمالي عن التوقعات، إذ بلغ معدله ٣,٣٪ في العام ٢٠١٨.

أما الباب الثالث فيتركز بسـوق الأوراق المالية (الأسـهم) الذي أظهر تراجعا في العائد خلال عام ٢٠١٨، ومدى تأثره بمؤشـرات بورصات العالم وخاصة الناسـدك، وفي الباب الرابع نجري محاولة بسيطة لعرض مدى أهمية الاقتصاد في الانتخابات البرلمانيـة، خصوصـا أن حزب الليكود برئاسـة نتنياهو يتربع على كرسـي رئاسـة الحكومة منذ عقد من الزمن.

١. مؤشرات على الأداء

١,١ النمو في الناتج

تظهـر المعطيـات الأوليـة لدائرة الإحصاء المركـزي[1] أن النمو فـي الناتج المحلي الإجمالـي لـم يبتعد عن التوقعات، فمعدل النمو بلغ ٣,٣٪ في العام ٢٠١٨ وسـجل انخفاضـا بــ ٠,٢ نقطة مئويـة مقارنة بعام ٢٠١٧ و٠,٧ نقطـة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٦ (شكل رقم ١)، ليصل إجمالي الناتج إلى ١٣٢٠ مليار شيكل. ومع أن النمو فـي الناتج المحلي الإجمالي كان أعلى مـن معدل النمو في منظمة التعاون والتنمية، إلا أن معدل النمو في الناتج المحلي للفرد كان أقل من النمو في الناتج المحلي للفرد فـي دول منظمة التعـاون والتنمية (١,٣٪ مقابل ١,٩٪) بالأسـعار الثابتة. أما في الصين والهند فقد بلغ نمو الناتج المحلي للفرد في العام ٢٠١٨ على التوالي: ٦,١٪ و٦,٤٪.

شكل رقم ١: التغيير في الناتج المحلي الاجمالي- كل سنة مع سابقتها- نسبة مئوية

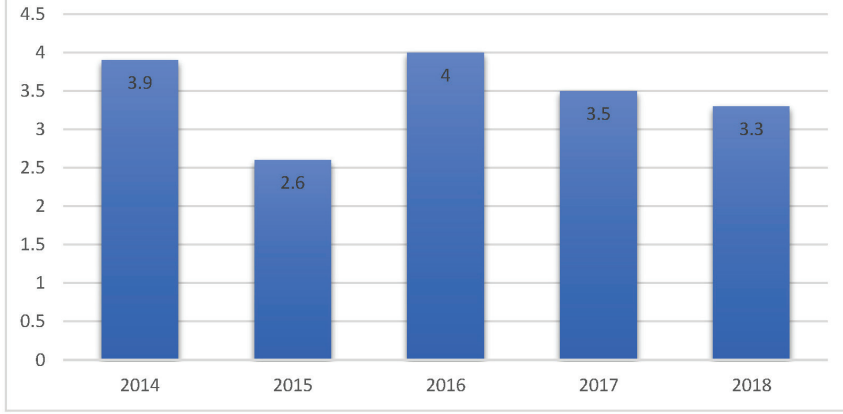

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٨.

أظهرت معطيات الربع الأول لعام ٢٠١٨، تسارعا في وتيرة النمو، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالحسابات السنوية بـ ٤٪ ولكن معطيات الربع الثاني أظهرت انخفاضا حادا، إذ بلغ ارتفاع الناتج ٠,٩٪، وفي الربع الثالث ارتفع معدل النمو وكان أعلى من الربع الثاني بواقع ٢,٧٪، وتفسر هذا التغييرات نتيجة للتقلبات التي حدث في استيراد السيارات، إضافة للتأثيرات الموسمية وخصوصا أن غالبية الأعياد اليهودية كانت في شهر أيلول، مع التوقعات أن الناتج سيستمر في النمو ضمن القدرات الكامنة، خصوصاً أن غالبية المعايير الاقتصادية عززت هذا التوجه، كمعدلات التشغيل مثلا ومؤشرات أخرى مثل مؤشر الوضع الاقتصادي وثقة الجمهور وغيرها من المؤشرات.[٢] وفي الربع الرابع ارتفع الناتج بـ ٣٪ في الحسابات السنوية.

يبين التمعن بمركبات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أنّ النمو في الإنفاق على الاستهلاك الخاص ارتفع بـ ٤,١٪ في العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣,٤٪ مع العام الذي سبقه.

يبين التمعن بمركبات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أنّ النمو في الإنفاق على الاستهلاك الخاص ارتفع بـ ٤,١٪ في العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣,٤٪ مع العام الذي سبقه وساهم بوزن ٥٦٪ من معدل نمو الناتج في العام ٢٠١٨، وتعد هذه المساهمة إحدى الميزات التي رافقت النمو في السنوات الأخيرة، خصوصا وأن مدخولات القوى العاملة ومعدلات أجور الأجيرين ازدادت لأسباب عديدة منها: الزيادة في أجرة الحد الأدنى ووضع التشغيل شبة التام مع تناقص معدلات البطالة. ويليه الإنفاق على الاستهلاك العام الذي بلغت نسبة النمو فيه ٤٪ مقارنة بـ ٣,٤٪ في العام ٢٠١٧، وساهم هذا النمو بـ ٢٣٪ من نمو الناتج، بينما ارتفع الاستثمار العام بـ ٤,٤٪ مقارنة بـ ٣,٥٪ في العام ٢٠١٧ وقد ساهم بـ ٠,٩٪ من نمو الناتج،

وارتفع التصدير بـ ٤٪ مقارنة بـ ١,٥٪ في العام الذي سبقه وساهم بـ ١,٢٪ في نمو الناتج الإجمالي، أما الاستيراد فقد ارتفع بـ ٧,٦٪ مقارنة بـ ١٠,٢٪ في العام ٢٠١٧ وساهم في تخفيض النمو في الناتج بـ ٢,١٪. ويتبين عند مقارنة الإنفاق على الاستهلاك الشخصي مع منظمة دول التعاون والتنمية، أن الإنفاق في إسرائيل كان أعلى (٤,١٪: ٢,٢٪). وبالمعدل، فإن الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد في إسرائيل ارتفع بـ ٢,١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ١,٤٪ في العام ٢٠١٧.

أما الدخل القومي المتاح للفرد بأسعار السوق فقد بلغ ١٣٣ ألف شيكل للفرد، وبلغت نسبة الادخار منه ١٢,٣٪ وهي النسبة نفسها التي كانت عام ٢٠١٧، و ١٣,٣٪ في عام ٢٠١٦[٣].

شكل الناتج التجاري في العام ٢٠١٨، ما يقارب ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي: ٩٧٤ مليار شيكل[٤] وتوزعت التغييرات في الناتج التجاري في العام ٢٠١٨ على القطاعات كالآتي: ارتفع قطاع الصناعة والتعدين بـ ٦,٤٪ مقارنة مع عام ٢٠١٧، وارتفع قطاع الخدمات المالية والعلمية والفنية بـ ٤,٣٪، وقطاع المعلومات والاتصالات بـ ٤٪، قطاع الصحة والتعليم والرفاه والخدمات الأخرى ٢,٩٪، تزويد المياه والكهرباء والصرف الصحي ٢,٥٪، وخدمات المواصلات والتخزين ١,٣٪، البناء ٠,٦٪، وارتفع قطاع تصليح المركبات وخدمات الضيافة ٠,١٪. أما معدل النمو العام للناتج التجاري للعام ٢٠١٨ فكان ٣,٤٪ مقارنة بـ ٣,٦٪ في العام ٢٠١٧(شكل رقم ٢).

شكل الناتج التجاري في العام ٢٠١٨، ما يقارب ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي: ٩٧٤ مليار شيكل.

١.٢ التجارة الخارجية

بناء على المعطيات الحالية، شهد التصدير الإسرائيلي، وللسنة الثانية على التوالي، معدل نمو ٨٪، وارتفاعا بأكثر من سبعة مليار دولار في العام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧. حيث بلغ حجم الصادرات لعام ٢٠١٨ ما يزيد عن ١١٠ مليار دولار، ويزيد معدل النمو عن معدل النمو العالمي، المتوقع أن يصل إلى ٢,٤٪.[٥] فهناك، كما يظهر من البيانات، استمرارية في الاتجاهات التي كانت في السنوات الماضية، وأن قطاع الخدمات ارتفع بـ ١٢٪ ليصل إلى ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار، وأن هذا الارتفاع كان نتيجة للنمو السريع في خدمات التكنولوجيا العليا (الهايتك). أما تصدير السلع فارتفعت بـ ٣٪ ليصل إلى ٦٠ مليار دولار، وكان الارتفاع الأكبر في قطاع السلع في مجال العناصر الالكترونية والكيماوية.

بناء على المعطيات الحالية، شهد التصدير الإسرائيلي، وللسنة الثانية على التوالي، معدل نمو ٨٪، وارتفاعا بأكثر من سبعة مليار دولار في العام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧.

حسب تقديرات الوحدة الاقتصادية في معهد التصدير[٦] فقد بلغ حجم تصدير خدمات الهايتك لعام ٢٠١٨، ٢٩,٥ مليار دولار بارتفاع ٢٠٪ عن العام الذي سبقه، وشمل هذا المبلغ كلا من صادرات الحوسبة والبرمجة بما فيها البحث والتطوير للشركات الأجنبية التي تعمل في إسرائيل، أما الهايتك الصناعي فقد انخفض بـ ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، وبالذات انخفض قطاع الأدوية والطيران، من جهة أخرى ارتفع تصدير العناصر الإلكترونية بـ ٢٠٪ تقريبا والأجهزة الطبية ٨٪، إضافة لأجهزة الحوسبة والأجهزة الإلكترونية التي ارتفعت بما مقداره ١٣٪.

بلغ حجم تصدير خدمات الهايتك لعام ٢٠١٨، ٢٩,٥ مليار دولار بارتفاع ٢٠٪ عن العام الذي سبقه.

١.٣ التصدير حسب المناطق التجارية

ما زال الاتحاد الأوروبي يحتل الحصة الأكبر من التصدير إلى الخارج: فقد بلغ حجم التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي ١٦ مليار دولار، والجدير بالذكر أن حجم صادرات الأدوية والطيران انخفض انخفاضا حادا، وعوضه تصدير المنتوجات الكيماوية، الأجهزة الطبية والمنتوجات الزراعية. ويلاحظ في التصدير لدول الاتحاد الأوروبي الانخفاض في التصدير لبريطانيا بـ ١٣٪ نتيجة لانخفاض تصدير الأدوية لها، وكذلك انخفاض التصدير لكل من هولندا، بلجيكيا وفرنسا، بالمقابل ارتفعت الصادرات لكل من إيطاليا، أسبانيا وقبرص، وبالذات في مجال الكيماويات والمنتجات النفطية.

واصل الاتحاد الأوروبي الاستحواذ على الحصة الأكبر من التصدير إلى الخارج بواقع ١٦ مليار دولار.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية في الصادرات الإسرائيلية، إذ بلغ حجم الصادرات لها ١١,١ مليار دولار بانخفاض طفيف عن عام ٢٠١٧. وبلغ حجم الصادرات للدول الآسيوية ١٠,٣ مليار دولار، أما الدول الأوروبية التي لا تتبع

للاتحـاد الأوروبـي فقد بلـغ حجم التصديـر لها ٣,١ مليـار دولار، ولـدول أميركا اللاتينية ٢,١ مليار دولار، أما التصدير لباقي دول العالم فقد بلغ ٥,٣ مليار دولار.

أما الاستيراد فقد ارتفع كما أشرنا سابقا بـ ٧,٦٪، وكان التوزيع كالآتي: ارتفع اسـتيراد الوقود والسـفن والطيران بـ ١٨,٤٪، السـلع المدنية ارتفع استيرادها بـ ١٠,٦٪، السـياحة والسـفر للخارج ١٠,٤٪، المجوهرات ٨,٩٪، الخدمات ١,٨٪، السلع الأخرى ٩,٦٪. الخدمات الأخرى انخفض استيرادها بـ ١ ٪.

تبين معدلات الاشتراك في قوة العمل حسب المجموعات السكانية، أن الفجوة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب ما زالت كبيرة، فمعدل الاشتراك بين اليهود ٦٧,٨٪ مقارنة بـ ٤٥,٨٪ بين العرب.

١.٤ العمل والأجور

اسـتمر الاسـتقرار التشـغيلي في العام ٢٠١٨، فقـد بلغ معدل التشـغيل (عدد المشتغلين من مجمل السكان الذي تتراوح أعمارهم ١٥ سنة فما فوق) ٦١,٤٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٦١,٣٪ في العام ٢٠١٧. فمعدل التشـغيل بين النسـاء ارتفع إلـى ٥٧,٤٪ فـي العـام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٥٦,٧٪ في العـام ،٢٠١٧ وبين الرجال انخفض معدل التشـغيل إلى ٦٥,٥٪ مقارنة بـ ٦٦,١٪ في العام ٢٠١٧. أما معدل البطالة بين شـريحة الجيل ١٥ سـنة فما فوق وصل إلى ٤٪ (مقارنة بـ ٤,٢٪ في العـام ٢٠١٧). وكان هذا الانخفاض بين الذكور والإناث على السـواء، فبين الذكور انخفضت نسـبة البطالة من ٤,١٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٤٪ في العام ٢٠١٨، وبين النسـاء انخفضت نسـبة البطالة من ٤,٣٪ في العام ٢٠١٧ لتصل إلى ٤٪ في العام ٢٠١٨.[٧]

بلـغ معدل الاشـتراك في قـوة العمل ٦٣,٩٪ بانخفـاض ٠,١٪ عن عام ٢٠١٧، فبين الرجال انخفض معدل الاشـتراك في قـوة العمل إلى ٦٨,٢٪ في العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٦٩٪ عام ٢٠١٧، بينما ارتفع معدل الاشـتراك في قوة العمل بين النسـاء إلى ٥٩,٨٪ مقارنة بـ ٥٩,٣٪ في العام ٢٠١٧.

عند مقارنة معدلات الاشـتراك في قوة العمل حسـب المجموعات السكانية، يتبين أن الفجوة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب ما زالت كبيرة، فمعدل الاشـتراك في قوة العمل بين اليهود ٦٧,٨٪ مقارنة بـ ٤٥,٨٪ بين العرب، وتتسـع الفجوة بين النساء اليهوديات والنساء العربيات إذ بلغت نسبة اشتراك النساء اليهوديات في قوة العمل ٦٦,٢٪ مقارنة بـ ٣٠,٤٪ بين النسـاء العربيات، أما بين الرجال فنلاحظ أن هناك تناقصا مع الزمن في اشتراك الرجال العرب، إذ انخفضت النسبة بين الرجال العرب لتصل إلى ٦١,٣٪ في العام ٢٠١٨، مقارنة مع نسـبة مشـاركة ٦٩,٦٪ بين الرجال اليهود، أما معدلات البطالة فهي أعلى بين النساء العربيات إذا بلغت ٦٪ في

فـجـوة واسـعـة بـيـن الـنـسـاء اليهوديات والنساء العربيات من حيث الاشـتراك في قـوة العمل (٦٦,٢٪ لليهوديات مقابل بـ ٣٠,٤٪).

العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣,٨٪ بين النساء اليهوديات.

أما عدد الأجيرين في قطاع الهايتك فإنه يزداد مع الزمن، فقد بلغ ٣٢١ ألف عامل أجير مقابل ٣٠٣ ألف في العام ٢٠١٧، وارتفعت نسبة الأجيرين في قطاع الهايتك من مجمل الأجيرين إلى ٩,٤٪ مقارنة بـ ٩٪ في العام ٢٠١٧، ويتوزع الأجيرين في قطاع الهايتك كالآتي: ٦٦٪ من الأجيرين هم رجال و ٣٤٪ هن نساء.

في العام ٢٠١٨، ارتفعت نسبة العمال المياومين إلى ٥٤,٤٪ مقابل ٥٣,٩٪ عام ٢٠١٧. وينتشر العمل المياوم بين الرجال أكثر من النساء ٦١,٣٪ مقابل ٤٦,٩٪ ويرتفع العمل المياوم بشكل خاص بين العمال الذي يسكنون في المستوطنات في الضفة الغربية، وقد ارتفعت نسبة العمال المياومين من المستوطنات إلى ٦٨,٣٪ من مجمل القوى العاملة التي تسكن المستوطنات، مقابل ٦٥,٢٪ في العام ٢٠١٧.[٨]

في العام ٢٠١٨، انخفض بمدى ملموس عدد المحبطين من إيجاد عمل، إذ بلغ ١٢ ألفاً مقابل ٢١,٢ ألف في العام ٢٠١٧، منهم ٥٣,٨٪ من الرجال و٤٦,٢٪ من النساء.

في العام ٢٠١٨، انخفض بمدى ملموس عدد المحبطين من إيجاد عمل، إذ بلغ ١٢ ألفاً مقابل ٢١,٢ ألف في العام ٢٠١٧، منهم ٥٣,٨٪ من الرجال و ٤٦,٢٪ من النساء، وكما هو الحال في السنوات السابقة فإن نسبة العرب المحبطين من إيجاد عمل أكبر بكثير من وزنهم من مجمل القوى العاملة، فقد بلغت نسبتهم ٣٣,٨٪، وتعزى أسباب ذلك إلى كل من الصفات التالية: الجيل (الصغر والكبر)، الأجرة والعمل المناسب في مكان السكن وصفات أخرى.[٩]

بلغ عدد ساعات العمل في الاقتصاد الإسرائيلي[١٠] خلال العام ٢٠١٨ ما يزيد عن ١٥٤,٧ مليون ساعة عمل مقارنة بـ ١٥٢,١ مليون ساعة عمل في العام الذي سبقه، وبلغ عدد ساعات العمل للعمال الإسرائيليين ١٤١,٧ مليون ساعة عمل خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٣٨,٦ مليون ساعة عمل، أما عدد ساعات العمل للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية الذي يعملون في إسرائيل فقد بلغ ٤,٣ مليون ساعة عمل خلال العام ٢٠١٨ مقابل ٤,٧ مليون ساعة عمل خلال العام ٢٠١٧. بينما بلغ عدد ساعات العمل للعمال الأجانب ٨,٧ مليون ساعة عمل مقابل ٨,٨ مليون ساعة عمل خلال العام ٢٠١٧. ويلاحظ أن هناك ازدياداً في عدد ساعات العمل للعمال الإسرائيليين، وانخفاضا في ساعات العمل لغير الإسرائيليين، وبلغ انخفاض ساعات العمل للعمال غير الإسرائيليين ما يعادل ٨,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، بعد أن كان هناك ارتفاع بـ ١٧,٥٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة في عام ٢٠١٦. ما يدل على انخفاض في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل في عام ٢٠١٨.

بلغ عدد ساعات العمل للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية الذي يعملون في إسرائيل ٤,٣ مليون ساعة عمل خلال العام ٢٠١٨ مقابل ٤,٧ مليون خلال العام ٢٠١٧.

بلغ معدل الأجرة الشهرية للعامل الأجير في إسرائيل بالأسعار المتداولة في العام ٢٠١٨ ما قيمته ١٠١٩٢ شيكلا[١١] وبلغ معدل الأجرة الشهرية للعامل الإسرائيلي

١٠٤٧٤ شـيكلا، بينما بلغ معدل الأجرة الشـهرية للعمال الأجانب ٦٢٦٠ شـيكلا،* ويلاحـظ أنـه كان هنـاك ازدياد فـي معدل الأجرة الشـهرية بالأسـعار المتداولة في السـنوات الأخيرة، ففي العام ٢٠١٨ ارتفع معدل الأجرة الشـهرية بـ ٣,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ وهذه النسـبة كانت أعلى من جدول غلاء المعيشـة، ما يدل على ارتفاع فـي الأجر الحقيقي مقارنة بعام ٢٠١٧. ويلاحظ أيضا أن التفاوت في معدل الأجور للعامل الأجير حافظ على اتجاهات مماثلة في للأعوام السابقة،[١٢] فالعمال الأجيرون في قطاع المعلومات والاتصالات سـجلوا أعلى معدل أجرة شـهرية وبلغت ٢١١٨٢ شيكلا. مقارنة مع القطاعات الأخرى وقطاع الخدمات الأسرية، حيث ما زال يشابه أجـرة الحد الأدنى وبلغ ٤٩٤١ شـيكلا، أما المعدل في خدمـات المياه والكهرباء فقد احتل المرتبة الثانية، ووصل إلى ١٨٨٤٢ شـيكلا. من العوامل التي تفسـر الارتفاع في معدل الأجرة الشـهرية ارتفاع أجرة الحد الأدنى، والتي كانت آخر مرحلة منها في العام ٢٠١٨، ومن جهة أخرى فإن وجود الاقتصاد في وضع تشغيل كامل يدفع الأجور إلى أعلى، وخصوصا في مجال الهايتك الذي يعاني نقصا في العمال المهنيين في هذا المجال.

بلغ عدد الوظائف بأجرة شهرية ٣,٦٦٥ مليون وظيفة بزيادة ٢٪ عن عام ٢٠١٧. أما عدد الوظائف للأجيرين الأجانب بتصاريح رسمية فقد بلغ ١٣٢,٦ ألف وظيفة بزيادة ٥٪ عن عام ٢٠١٧.

بلغ عدد الوظائف بأجرة شهرية ٣,٦٦٥ مليون وظيفة بزيادة ٢٪ عن عام ٢٠١٧. أما عدد الوظائف للأجيرين الأجانب بتصاريح رسـمية فقد بلغ ١٣٢,٦ ألف وظيفة بزيادة ٥٪ عن عام ٢٠١٧[١٣].

شكل رقم ٣: معدل الاجرة الشهريه بالشيكل – الاسعار المتداوله

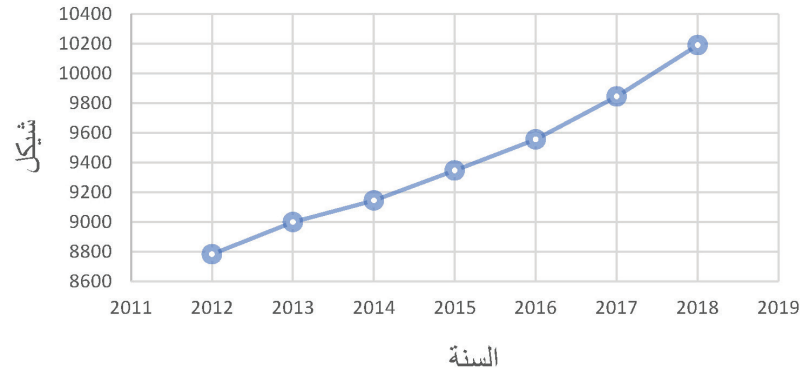

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩. إسرائيل.

* العمال الأجانب هم العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية، وعمال أجانب من بلدان وقوميات أخرى.

١.٥ التضخم المالي

تغير اتجاه مؤشـر أسـعار المستهلك في السنتين الأخيرتين، فبعد أن كان المؤشر سالبا في عام ٢٠١٧، ارتفع في العام ٢٠١٧ بـ ٠,٤٪، وتضاعف المؤشر في العام ٢٠١٨ ليصـل إلـى ٠,٨٪، ومع هذا فإنه خلال السـنوات الخمس الأخيرة انخفض مؤشر أسعار المستهلك التراكمي بـ ٠,٢٪.[١٤]

يظهر الشكل رقم ٤ التغيير الشهري في أسعار المستهلك في العام ٢٠١٨ مقارنة مـع العـام ،٢٠١٧ ويظهر أن التغيير الشـهري في الأسـعار في الربـع الثاني لعام ٢٠١٨، هو المساهم الرئيس في ارتفاع الأسعار مقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠١٧. ما يدل على وجود بعض التغييرات في بنود خاصة مشمولة في جدول غلاء المعيشة في إسرائيل. فبند الخضار والفواكه بعد أن انخفض في عام ٢٠١٧ بـ ٣,٨٪ ارتفع فـي عـام ٢٠١٨ بــ ١٢,٤٪. وارتفع في عام ٢٠١٨ مقارنة مـع عام ٢٠١٧، كل من البنـود التاليـة: السـكن وصيانة السـكن، التربية والتعليم والترفيه. في حين سُـجل انخفاض في كل من: أثاث وأجهزة البيوت، الألبسـة والأحذية، الصحة والمواصلات والاتصالات. أما في باقي البنود فلم يحدث تغيير مقارنة في عام ٢٠١٧. وللتلخيص فـإن عـام ٢٠١٨، شـهد ارتفاعا بـ ٦٦٪ من السـلع والخدمات المشـمولة في سـلة المشتريات الذي يمثلها جدول غلاء المعيشة، وسجل انخفاضا حتى ٥٪ في ٣٢٪ من السلع والخدمات المشمولة في سلة المشتريات، بينما سجل انخفاضا بأعلى من ٥٪ في ٢٪ من السـلع والخدمات المشـمولة في سلة المشتريات.[١٥] ويشار إلى أن ارتفاع الأسـعار كان من نصيب المجموعة التي تتبع للخمس الأعلى من ناحية الدخل، حيث ارتفعت الأسـعار للخمس الأعلى بـ ١٪ وكذلك للخمس الأدنى، إذ ارتفعت الأسـعار بـ ٠,٩٪.

حـددت الحكومة منذ عـام ٢٠٠٣ هدفا للتضخم المالي ما بين ١٪- ٣٪، ولم يتغير هذا الهدف حتى اليوم، وفي عام ٢٠١٨، واستمرارا للسنوات السابقة، لم يتحقق هذا الـهـدف، حيث كـان الارتـفـاع في التضخم المالي ٠,٨٪.

شكل رقم ٤: التغييرفي اسعار المستهلك الشهرية للعامين ٢٠١٧ - ٢٠١٨ (نسبة مئويه)

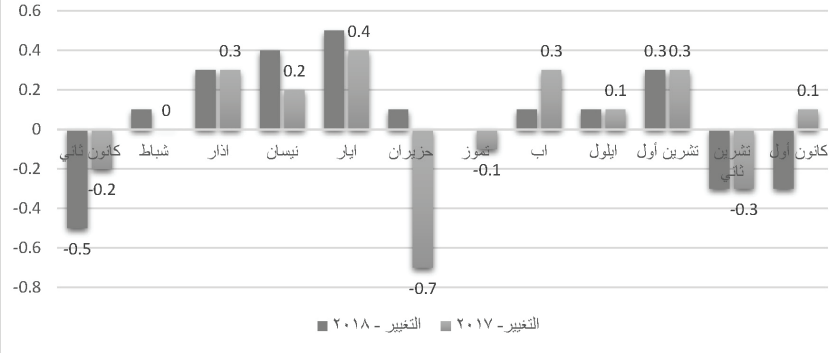

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٨، ٢٠١٩ . إسرائيل.

حـددت الحكومـة منذ عـام ٢٠٠٣ هدفـا للتضخم المالـي ما بـين ١٪- ٣٪. ولم يتغيـر هـذا الهدف حتى اليـوم، وكان على البنك المركـزي أن يعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال سعر الفائدة (بنك إسرائيل)، وفي عام ٢٠١٨، واستمرارا للسنوات السـابقة، لـم يتحقق هـذا الهدف، حيـث كان الارتفاع في التضخـم المالي ٠,٨٪. وبلغ معدل التضخم المالي في السـنوات الثلاث الأخيرة أقل معدل تضخم مالي في العالم، وفقط في اليابان كانت معدلات التضخم شـبيهه لإسـرائيل. فعلى الرغم من ارتفاع معدل الأجرة الشهرية ووصول الجهاز الاقتصادي إلى تشغيل شبه تام، مع انخفـاض معـدلات البطالة وكذلك انخفاض قيمة الشـيكل مقارنة مع سـلة العملات خـلال العـام ٢٠١٨ ومقارنة مع ارتفاع قيمة الشـيكل في العـام ٢٠١٧، فإن جدول غلاء المعيشة لم يصل إلى الحد الأدنى للهدف الحكومي، أي لم يصل إلى ١٪. ويبدو أن انخفـاض أسـعار النفط وخصوصاً في النصف الثانـي من عام ٢٠١٨ كان من مسـببات انخفاض جدول غلاء المعيشـة وبالذات في شهري تشـرين الثاني وكانون الأول. وكما يبدو أن قرار رفع سـعر الفائدة في تشـرين الثاني ٢٠١٨، على يد بنك إسـرائيل، ورد فعل سـوق العملة الأجنبية وسـوق المسـتندات، حيـث ارتفعت قيمة الشـيكل نتيجة لانخفاض سـعر العملة الأجنبية والانخفاض الحاد في سعر سندات الديـن، إضافـة إلى البيئة الاقتصاديـة العالمية وبالذات في اقتصـادات دول منظمة التعـاون والتنمية، كل هذه المسـببات مجتمعة إضافة إلى مسـببات أخرى أدت إلى عدم ارتفاع معدلات التضخم. واستمر انخفاض جدول غلاء المعيشة في شهر كانون الثاني ٢٠١٩، إذا انخفض مؤشـر التضخم بـ ٠,١٪ وعاد ليرتفع في شـهر شـباط ٢٠١٩ بنسبة متدنية نسبيا ٠,١٪.[١٦]

تشير التقديرات الأولية أن حجم الإنفاق الحكومي في العام ٢٠١٨ وصـل إلـى ٣٧٧,٥ مليار شيكل مقارنة بـ ٣٧٦,٤ مليار شيكل في التخطيط الأصلي للميزانية، حيث بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠,٣٪.

٢. سياسات مالية ونقدية

٢.١ ميزانية الحكومة

أقـرت الكنيسـت فـي نهايـة ٢٠١٦ ميزانيـة ٢٠١٨ بقيمة ٣٦٧,٧ مليار شـيكل وخططت لعجز بقيمة ٢,٩٪ من الناتج المساوي لـ ٣٨,٥ مليار شيكل، وجاء التنفيذ لميزانية ٢٠١٨ مطابقا لما خطط له؛ أي أن العجز بلغ ٣٨,٩ مليار شيكل وهو مساوٍ لـ ٢,٩٪ من الناتج المحلي مقارنة بعجز ٢٤,٦ مليار شيكل في العام ٢٠١٧ والذي شكل ١,٩٪ من الناتج.[١٧]

تشـير التقديـرات الأوليـة أن حجم الإنفاق الحكومي في العـام ٢٠١٨ وصل إلى ٣٧٧,٥ مليار شيكل مقارنة بـ ٣٧٦,٤ مليار شيكل في التخطيط الأصلي للميزانية،

حيث بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠,٣٪. وبلغ حجم إنفاق المكاتب الحكومية ٣٢٧,٦ مليار شيكل (لا يشمل سداد القروض والفوائد وبدون منح اعتمادات) مقارنة بـ ٣٢٤ مليار شيكل في التخطيط الأصلي حيث زادت نسبة التنفيذ بـ ٠,١٪ عما خطط له.

تشـير المعطيـات عنـد مقارنة عـام ٢٠١٨ مع العام الذي سـبقه، إلـى أنه خلال العـام ٢٠١٨ ارتفـع إنفاق المكاتب الحكومية بـ ٥,٢٪، في حين كان مخططا له في التخطيـط للميزانيـة أن يرتفع بـ ٤٪ مقارنة مـع الإنفاق الذي كان في العام ٢٠١٧ (جدول رقم ١).

جدول رقم ١: إنفاق المكاتب الحكومية للعام ٢٠١٨

	نسبة التنفيذ عام ٢٠١٨	معدل الزيادة في الميزانية المخططة	معدل الزيادة في التنفيذ عمليا
كل المكاتب الحكومية	١٠١,١	٤٪	٥,٢٪
المكاتب المدنية	١٠٠,٨٪	٥,٢٪	٦,٢٪
الإدارية	١٠٢,٦٪	٥,٤٪	٧,٩٪
الاجتماعية	١٠٠,٢٪	٥,٧٪	٥,٩٪
الاقتصادية	١٠٨,٩٪	١٪	١٠,١٪
الأمن	١٠٢,٢٪	-٠,٤٪	١,٦٪
آخر	٥٠,٢٪	١٦,٦٪	-٣٧,٩٪

المصدر: وزارة المالية ٢٠١٩.

عند متابعة إنفاق المكاتب الحكومية، يظهر أن معدل الزيادة في المكاتب الحكومية شـملت كل المكاتب الرئيسـية، وكانت الزيادة الأعلى في إنفـاق المكاتب الاقتصادية والأمنية مقارنة بما كان مخططا له، وهما الجانبان الأهم بالنسـبة للحكومة الحالية وبالنسبة لتطلعات الائتلاف الحكومي.

أما دفعات الفوائد على الدين الحكومي فقد بلغت ٢٩,٣ مليار شـيكل، وهو مبلغ مشابه لما كان في عام ٢٠١٧، أما الدفعات للتأمين الوطني (إرجاع المبلغ والفوائد) فقد بلغت ٢٠,٥ مليار شـيكل مقارنة بـ ٢٠,١ مليار شـيكل في العام ٢٠١٧، وبهذا فإن نسـبة التسـديد لكل من الفوائد على الدين الحكومي والتأمين الوطني وصل إلى ٩٥,٣٪ من الميزانية المخصصة حسب التخطيط.

مـن جهة أخـرى، فإن دخل الدولة خـلال العام ٢٠١٨ بلغ ٣٣٨,٦ مليار شـيكل مقارنة بـ ٣٣٧,٩ مليار شيكل حسب التنبؤات في الميزانية الأصلية. فقد بلغت جباية

الضرائب ٣٠٦,٣ مليار شـيكل وهي أقل من التنبؤات في الميزانية الأصلية بـ ٠,٩ مليار شيكل. أما المداخيل الأخرى فقد بلغت ٣٢,٣ مليار شيكل وهي أعلى بـ ١,٧ مليار شيكل من التنبؤات المتوقعة في الميزانية الأصلية للعام ٢٠١٨.

بنـاء على معطيـات ٢٠١٧، وعلى التحولات الاقتصادية فـي العقد الأخير، أقرت الحكومـة فـي آذار ٢٠١٨ ميزانيـة ٢٠١٩، وهـي كالآتي: ميزانيـة ٢٠١٩ الصافية (المتاحة) بعد خصم تسـديد الديون هي: ٣٩٧,٤ مليار شـيكل. أما مجمل الميزانية الشـاملة فتشـمل أيضا تسـديد ديـون بقيمة ٨٢,١٧ مليار شـيكل (بـدون التأمين الوطنـي)، وبهـذا فـإن مجمـل الميزانية الشـاملة ٤٧٩,٦ مليار شـيكل وتتوزع بين ٣٥٣,٩ مليار شـيكل ميزانية عادية و١٢٥,٦ مليار شيكل كميزانية تطوير وحساب رأس المال.[١٨]

العجـز المتوقـع خلال العام ٢٠١٩ هـو ٢,٩٪ من الناتج المحلي بشـرط أن يبلغ معـدل النمـو في الناتج المحلـي ٣,١٪؛ أي أن الناتج المحلي الإسـمي المتوقع للعام ٢٠١٩ هو ١٣٧١ مليار شيكل.

العجز المتوقع خلال العام ٢٠١٩ هو ٢,٩٪ من الناتج المحلي بشرط أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي ٣,١٪؛ أي أن الناتج المحلي الإسمي المتوقع للعام ٢٠١٩ هو ١٣٧١ مليار شيكل.

مـن الجدير بالذكـر أن ميزانية الدولة تعتمد خطة اقتصادية وتغييرات هيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي وأهم

نقاط هذه الخطة، النقاط الآتية:[١٩]

التنافس وغلاء المعيشة، وتشمل هذه الخطوة:

١. إلغاء الحواجز على الاستيراد الشخصي من أجل تخفيض غلاء المعيشة.

- إلغاء الحواجز والمعيقات التي تقف أمام استيراد منتوجات الاتصالات.
- تشجيع التنافس في قطاع الصناعة المحلية.
- تشجيع التنافس في سوق التلفزة.
- إقامة مؤسسة لحل النزاعات بين شركات التأمين والمؤمنين.
- تشجيع التنافس في سوق الصيرفة وإلغاء حواجز التنقل بين البنوك المختلفة.
- إصلاحات لتخفيض أسعار العمليات الصحية.
- حرية التعلم ودعم الأطر التعليمية في ساعات بعد الظهر.

٢. خلق فرص متساوية وتشمل هذه الخطوة:

- النزاهة في الحكم المحلي.
- تحسين عملية المناقصات للقوى العاملة في خدمة الدولة.
- إقامة وتفعيل خطة تمريض وطنية.
- زيادة الأقدمية للمسنين.

- زيادة الدخل المتاح للأسر العاملة.
- تشجيع التشغيل في الأسر التي يقف على رأسها رب أسرة مستقل.

٣. تحسين الإنتاجية ومحركات النمو في الناتج وتشمل:

- إطار التشريع في السلطة الوطنية للإطفاء والإنقاذ.
- إدارة الطلب في الأطر القانونية.
- تحديث وتسهيل عملية تسجيل المصالح الاقتصادية.
- زيادة عرض الشقق السكنية وتنجيع التخطيط والتنمية.
- الإسراع في تنفيذ خط سكة حديدية للمواصلات.
- تشجيع السفر بالموصلات الجماهيرية.
- تقليص حوادث العمل.
- تقليص رأس المال الأسود.

جدول رقم ٢: الميزانية حسب المكاتب الحكومية وبنود الصرف.

المكتب / الوحدة	الميزانية (مليار شيكل)
مكاتب المقر (كنيست، رئيس الدولة، العدل الداخلية...)	١٩,٨٥
الأمن والنظام العام	٨٦,٧٥
الخدمات المجتمعية والاجتماعية	١٧٥,٨
البنى التحتية	٤,١٨
القطاعات الاقتصادية	٥,٣٩
مصاريف أخرى	٢٢,٨٤
إرجاع ديون	٣٩,١٢

المصدر: وزارة المالية، ٢٠١٩.

ارتفع معدل الدين العام من الناتج المحلي في العام ٢٠١٨ ليصل إلى ٦١,٢٪ مقارنة بـ ٦٠,٥٪ في العام ٢٠١٧، وبعد عقد من الانخفاض المتتالي.

٢,٢ الدين العام والتدريج الائتماني

بعد عقد من الزمن، وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٩، شهد فيه الاقتصاد الإسرائيلي انخفاضا متتاليا في معدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع هذا المعدل في العام ٢٠١٨ ليصل إلى ٦١,٢٪ مقارنة بـ ٦٠,٥٪ في العام ٢٠١٧. ويعزو المحاسب العام لوزارة المالية هذا الارتفاع لارتفاع قيمة الدولار واليورو.[٢٠] بالإضافة إلى ارتفاع جدول غلاء المعيشة (التضخم المالي)، مع أن التضخم المالي لم يصل إلى ١٪ وهو أدنى من الهدف التي وضعه بنك إسرائيل، ويضيف المحاسب

العام أنه ما زال قريبا من ميثاق ماسترخت، وأن معدل الدين العام هو بمحيط ٦٠٪، وأن الاقتصاد الإسرائيلي متين ومستقر وأن الدين العام بنظرة تاريخية ما زال منخفضا، وأيضا بالنسبة لدول التعاون والتنمية فإنه منخفض. والجدير بالذكر أن دول المرجعية بالنسبة لإسرائيل هي كل من، سلوفاكيا مع ٤٢,٩٪ معدل دين خارجي للناتج، كوريا ٤٠,٤٪، التشيك ٣٣,٢٪، تشيلي ٢٤,٨٪، سلوفينيا ٦٩,٧٪، وهي الدولة الوحيدة من دول المرجعية التي يعد معدل الدين الخارجي فيها بالنسبة للناتج أعلى من إسرائيل،[٢١] حيث تعد دول المرجعية مع صفات مشابه لإسرائيل، مثل الحجم، العزلة الجغرافية، المخاطر والتهديدات وصفات أخرى، وإذا قورنت هذه الدول مع دول أخرى فتظهر المعطيات أن معدل الدين الخارجي أعلى منها بكثير، ولكنها صاحبة اقتصادات كبرى، مفتوحة على العالم جغرافيا واقتصاديا ولا توجد بها مخاطر جيو- سياسية كالولايات المتحدة الذي يبلغ فيها معدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج ١٠٠٪، واليابان والكثير من دول منظمة التعاون والتنمية.

للتلخيص، أبقت شركات الائتمان الثلاث على مستوى التدريج الائتماني، على الرغم من وجود إسرائيل في فترة من الانتخابات البرلمانية، وأن احتمالات التغيير في الحكومة واردة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج.

رغم ارتفاع معدل الدين الخارجي، أبقت كل من شركات التدريج مستوى التدريج كما في السنة الماضية، فالتدريج الائتماني لإسرائيل حسب شركة موديس وهو A1 إيجابي، وحسب شركة S&P هو AA- مستقر، أما شركة Fitch فقد منحت إسرائيل تدريجاً ائتمانياً بمستوى +A في شهر آذار ٢٠١٩ ولم تخفض التدريج مفسرة ذلك بأن دولة إسرائيل تتمتع بمرونة تمويلية عالية، وأن نصيب الدين الخارجي منخفض وللدولة سوق عميق وقابل للتغيير وطريقة جيدة لأسواق رأس المال العالمية، وبرنامج نشط لبيع سندات دين تمويلية ليهود المهجر، وأيضا كفالة من قبل الولايات المتحدة الأميركية في حالة أي هزة في الأسواق.[٢٢] وأضاف خبراء شركة فيتش أنه من ناحية أخرى فإن معدل التضخم المالي بلغ ٠,٨٪ ولكنه منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٨ فإن المعدل كان أعلى من ١٪. ومع هذا فإن الحسابات الخارجية لإسرائيل ما زالت قوية ولإسرائيل فائض في الحساب الجاري منذ عام ٢٠٠٣ ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠. وتضيف فيتش أن مكانة إسرائيل كمقرضة في عام ٢٠١٨ موجود في مستوى أعلى من المستوى الوسيط للدول المدرجة بتدريج A وأيضا بتدريج AA. ويؤمن الخبراء بأن تطويرا إضافيا لحقول الغاز يساند أيضا الميزان الخارجي للدولة.

على الرغم من كل ذلك، يتوقع خبراء شركة فيتش أن التدريج الائتماني لإسرائيل مقيد بمخاطر سياسية وأمنية، ولكن بروفيل التدريج أثبت مناعة مقابل نزاعات مع مجموعات في الدول المجاورة والإقليمية من المحتمل حدوثها من وقت لآخر،

والتي تتطلب مصروفات وتكلفة تلحق أضرارا بالاقتصاد. وتتوقع فيتش أن المسيرة السلمية لن تتقدم، ولكن التعليم والتطورات رغم الفجوات الموجودة بين المجموعات الديمغرافية دعمت تنوعا في التطور الاقتصادي وخاصة في قطاع التكنولوجيا العليا، وأن التنمية البشرية والناتج للفرد أعلى من دول المرجعية.[٢٣]

للتلخيص، أبقت شركات الائتمان الثلاث على مستوى التدريج الائتماني، على الرغم من وجود إسرائيل في فترة من الانتخابات البرلمانية، وأن احتمالات التغيير في الحكومة واردة أكثر من فترات الانتخابات السابقة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج وإمكانية تكلفة فوائد بحجم أكبر على الدين الحكومي.

من جهة أخرى، تثني وزارة المالية على ذلك، وتتوقع أن يستمر النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسب تعلو ٣٪، وأن ميزانية عام ٢٠١٩ حسب توقعاتها ستؤدي إلى نمو في الناتج، وبالذات أن الخطة الاقتصادية التي حددت حجم الميزانية تعالج مواضيع متعددة تشجع على التنمية الاقتصادية بمفاهيمها البشرية والصحية والتنافسية، وكذلك تقليص الفجوات، ما يمكن من استمرار الارتفاع في جانب الإنفاق على الطلب والاستثمارات في الأصول الثابتة التي من المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٢.٣ السياسات النقدية – نسبة الفائدة

منذ آذار ٢٠١٥ لم تتغير نسبة الفائدة، واعتمدت سياسات نقدية توسعية كما هو الحال في الدول المتطورة اقتصاديا، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية في هذه الدول، وفي ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٨، قرر بنك إسرائيل رفع نسبة الفائدة بـ ٠,١٥٪ لتصل إلى ٠,٢٥٪، وحسب قرارات اللجنة النقدية من العام ٢٠١٧، كانت هناك توقعات أن يشهد الربع الثالث تغييرا في نسبة الفائدة، وهذا مع حدث في أرض الواقع في النصف الثاني للربع الأخير لعام ٢٠١٨. وتفسر اللجنة النقدية هذه الخطوة على أنها جاءت نتيجة للتحولات الاقتصادية، وأهم هذه التحولات معدل التضخم المالي، حيث اقترب منذ بداية سنة ٢٠١٨ حتى فترة اتخاذ القرار في رفع نسبة الفائدة، اقترب من هدفه المنشود بين ١٪–٣٪، وارتفعت معدلات التضخم المالي بين ١,٢٪ – ١,٤٪ في الخمسة أشهر التي سبقت القرار، وكان متوقعا أن تنتهي السنة مع معدل تضخم مالي أعلى من ١٪ وهو الحد الأدنى، ودعمت هذا التوجه المؤسسات والهيئات الأخرى، وأيضا ارتفاع الأجرة الشهرية للأجيرين والسياسة المالية التوسعية للحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار أحد المخاطر الرئيسية وهو ارتفاع

قيمة الشيكل، أو بمعنى آخر انخفاض قيمة الدولار والعملة الأجنبية. وهذا ما حدث لاحقا بعد رفع نسبة الفائدة وتحقق التنبؤ بارتفا ع قيمة الشيكل.

أما التحولات الإضافية التي اعتمدت عليها اللجنة النقدية في قرارها رفع نسبة الفائدة فكانت كالتالي:[٢٤]

الاعتماد على المعطيات والمؤشرات المحتلنة حول النشاط الاقتصادي، والتي دلت على أن الاقتصاد يتقارب مع معدل النمو المحتمل، وأن هذه المؤشرات تسير في اتجاه أن الاقتصاد وصل إلى نسبة التشغيل التام، وأن معطيات السوق تظهر مستوى عالياً من الطلب على العمال. مع حدوث تباطؤ في معدلات النمو في الربع الثاني والثالث.

محافظة الاقتصاد الأميركي على متانته، ولكن المخاطر على أثر اشتداد الحرب التجارية واشتداد المخاطر السياسية في أوروبا استمرت في التأثير على الزخم الاقتصادي، ونتيجة لذلك قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعات النمو الاقتصادي وخفض معدلات النمو على أثر التباطؤ في التجارة العالمية.

منذ قرار الفائدة السابق، ضعفت قيمة الشيكل مقابل الدولار بـ ٣,٢٪، وبـ ٣,٦٪ مقابل سعر الصرف الاسمي.

حتى بعد رفع سعر الفائدة فإن السياسة النقدية لبنك إسرائيل ما زالت توسعية، وأن هذه خطوة في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية.

٢,٤ العملة الأجنبية

استجابت أسعار صرف العملات الأجنبية للتغييرات التي حدثت خلال العام ٢٠١٨، فسعر صرف الدولار مقابل الشيكل ارتفع بما يزيد عن ثلاثين أغورة من بداية السنة إلى نهايتها (شكل رقم ٥)، حيث شهد سعر الصرف ارتفاعا في كل من كانون الثاني وشباط ثم عاد لينخفض من جديد في آذار وبدأ بالارتفا ع من نيسان إلى آب وبالذات في أشهر الصيف، ومع الأعياد اليهودية انخفض من جديد وعاد ليرتفع بعد قرار نسبة الفائدة، ولكن عند مقارنة سعر معدل سعر الصرف السنوي يمكننا القول إنه في المعدل السنوي لم يحدث تغيير في العام ٢٠١٨ مقارنة في العام ٢٠١٧، فمعدل السعر السنوي للدولار في العام ٢٠١٨ بلغ ٣,٥٩٥ شيكل مقارنة مع ٣,٥٩٩ شيكل في العام ٢٠١٧ و ٣,٨٤ شيكل في العام ٢٠١٦. وبكلمات أخرى لم يتغير المعدل السنوي في السنوات ٢٠١٨ و٢٠١٧، في حين أنه شهد انخفاضا مقارنة في عام ٢٠١٦. أما سعر اليورو فقد بلغ في المعدل السنوي ٤,٢٤٥ شيكل

لليورو مقابل ٤,٠٦ شيكل في العام ٢٠١٧ و٤,٢٤ في العام ٢٠١٦.

فـي نهايـة عـام ٢٠١٨، بلغ رصيد العملـة الأجنبية ١١٥,٣ مليـار دولار بزيادة قدرها ٢,٣ مليار دولار خلال السنة وهي أعلى من الحد الأعلى لمجال أرصدة العملة الأجنبية التي تتراوح بين ٧٠–١١٠ مليار دولار وبقيت بنسبة مستقرة ٣١٪ بالنسبة للناتج.[٢٥] والمصدر الرئيسـي لارتفاع الأرصدة هو شـراء أرصدة بقيمة ٣,٣ مليار دولار خلال السـنة، ولكـن إعادة تقييم الأرصدة خفـض ١,٦ مليار دولار. ومقارنة بعام ٢٠١٧ فقد اشترى البنك المركزي ٦,٦ مليار دولار.

بلغ الانخفاض في مؤشر «تل أبيب-٣٥» بحساب سنوي ٣٪ بعد ارتفاع بقيمة ٣٪ في العام ٢٠١٧.

شكل رقم ٥: معدل سعر الدولار الشهري بالشيكل

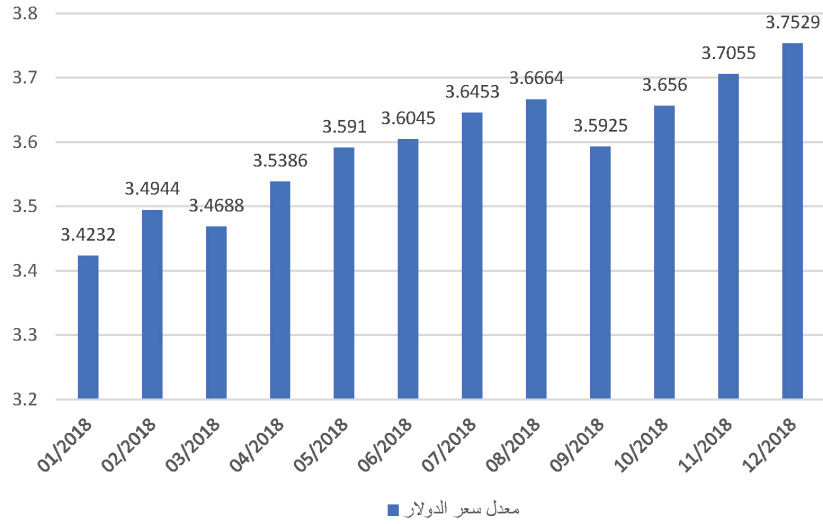

استثمر ٦٣,٨٪ من هذا الرصيد خلال العام ٢٠١٨ في أصول حكومية، ١٢,٨٪ في الأسـهم، ٥,٩٪ في سـندات دين لمجمعات اقتصادية، ١١,٨٪ في سـندات دين جماهيريـة طويلـة الأمد والباقي في أصول للمدى القصير، ولقد بلغ العائد على هذه الأرصدة ٠,١٨٪ بمصطلحات سـلة العملات التي تشمل بالأساس الدولار واليورو، وكان هذا العائد منخفضا مقارنة بالسـنوات السـابقة نتيجة للانخفاض في سـوق الأسهم في الأشهر الأخيرة لنهاية السنة.

شهد مؤشر «تل أبيب-٩٠» انخفاضا سنويا بقيمة ٣٪ بعد ارتفاع بقيمة ٢١٪ في عام ٢٠١٧. وقد ساهم في تخفيف الانخفاض فيه ارتفاع الأسهم التكنولوجية بـ ٢٪.

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب

تتأثـر التـداولات فـي سـوق الأوراق المالية بما يحـدث عالميـا، وأي تغييرات في الأسـعار، خاصـة عندما تكون حادة تؤثر على سـوق الأسـهم في الـدول الأخرى، فبورصة تل أبيب شهدت تقلبات عديدة خلال العام ٢٠١٨، وكان نصيبها أن أسعار

الأسهم انخفضت في العام ٢٠١٨ مقارنة مع العام السابق. لقد بلغ الانخفاض في مؤشـر «تل أبيب–٣٥» بحسـاب سـنوي ٣٪ بعد ارتفاع بقيمة ٣٪ في العام ٢٠١٧. فالانخفاض في سعر تل أبيب –٣٥ كان ٨٪ في الربع الأول من سنة ٢٠١٨، متأثرا بانخفاض الأسعار العالمية وخاصة الناسدك، ومن ثم ارتفعت الأسعار بـ ٢٠٪ حتى بداية أيلول لتعود وتنخفض من جديد حتى نهاية السـنة بـ ١٢٪ وخاصة في شـهر كانون الأول الذي شـهد انخفاضا بـ ١٠٪ وهذا بالضبط ما حدث مع ناسـدك، حيث انخفضت الأسعار في الثلث الأخير بـ ١٨٪ وفي كانون الأول وحده ٩٪. لقد ساهم فـي هـذا الانخفاض كل من شـركات الأدوية، إذ انخفضت أسـعار يريغو وابوكو بـ ٥٢٪ و٣٦٪ على التوالي وتيفع بـ ١١٪.[٢٦]

كذلك الأمر بالنسـبة لمؤشـر تل أبيب–٩٠، فقد شـهد انخفاضا سـنويا بقيمة ٣٪ بعـد ارتفـاع بقيمة ٢١٪ في عام ٢٠١٧. وقد سـاهم في تخفيف الانخفاض في هذا المؤشر ارتفاع الأسهم التكنولوجية بـ ٢٪ في حين انخفضت أسعار أسهم التجارة، الخدمات والعقارات بـ ١٦٪ و١١٪ على التوالي.

وعلى الرغم من الانخفاض في عام ٢٠١٨ في عوائد الأسـهم، إلا أن معدل الدورة التجارية اليومية لم ينخفض وبلغ بالمعدل ١,٤ مليار شيكل، وبحجم مشابه لما كان في عام ٢٠١٧، وبارتفاع بـ ١١٪ عما كان في ٢٠١٦

مؤشر تل أبيب SEM60 ومؤشر تل أبيب تسميحا (نمو) انخفضا بـ ٢٣٪ و١٦٪ بعد ارتفاع متراكم في السـنوات الثلاث الأخيرة بـ ٢٥٪. ونورد فيما يلي التغييرات في أسـعار المؤشـرات الرئيسية لسـوق الأوراق المالية في تل أبيب (جدول رقم ٣)، والذي يوضح أن العوائد على الأسـهم في سـوق الأوراق المالية شـهد سـنة صعبة حيث انخفضت العوائد في غالبية المؤشرات الناشطة في بورصة تل أبيب وتراوحت الانخفاضـات فـي العوائد بين ٢٪ حتـى ٢٦٪، وحدثت ارتفاعات في العوائد في كل من عوائد البنوك، التكنولوجيا والنفط والغاز، مع الإشـارة إلى أن العوائد التراكمية فـي السـنوات الخمس الأخيـرة تظهر أن الاتجـاه إيجابي في غالبية الأسـهم التي انخفضت أسـعارها خلال العام ٢٠١٨ باسـتثناء كل من مؤشـر تل أبيب سـيم٦٠، غلوبل بيو تك وبيومد التي أظهرت أيضا أن العوائد التراكمية في السـنوات الخمس الأخيرة كانت سلبية.

جدول رقم ٣: عوائد مؤشرات الأسهم

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨–٢٠١٤
تل أبيب – ٣٥	٣٪–	٣٪	١٠٪
تل أبيب – ٩٠	٣٪–	٢١٪	١٨٪
تل أبيب–SEM60	٢٣٪–	٧٪–	٤٪–

تل أبيب تك – عيليت	٪٢–	٪٤	٪٢١
تل أبيب بنوك –٥	٪٥	٪٢٤	٪٥٥
تل أبيب عقارات	٪١١–	٪٢٣	٪٣١
تل أبيب غلوبل– بلو تك	٪١١–	٪٢–	٪٣–
تل أبيب – تكنولوجيا	٪٢	٪١٤	٪٥٧
تل أبيب– بيومد	٪٢٦–	٪١٧–	٪٧٣–
تل أبيب نفط وغاز	٪٤	٪١٨–	٪٢٣–

المصدر: البورصة ٢٠١٩، تقرير ٢٠١٨.

وحسب تقرير البورصة السنوي، أثرت عدة عوامل على سوق الأوراق المالية في تل أبيب، منها عوامل إيجابية، وأخرى سلبية، وتتلخص العوامل الإيجابية بالتالي:[٢٧]

- فائدة بنك إسرائيل التي تعد صفرية، والتي ارتفعت بعد عدة سنوات من ٠,١٪ إلى ٠,٢٥٪ على أثر التوقعات في نهاية ٢٠١٨ أن تكون نسبة التضخم نسبة الحد الأدنى، وأن وجود نسبة فائدة بنسبة ٠,١٪ تساهم في أرباح الشركات، وخصوصا الشركات المالية.
- ارتفاع معدل النمو في الناتج بنسبة تعلو على ٣٪.
- الارتفاع في المؤشر المدمج بنسبة مشابهة للسنوات السابقة.
- معد البطالة المنخفض خلال العام ٢٠١٨ والذي بلغ في بعض أشهر السنة دون الـ ٤٪.
- انخفاض معدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي خلال سنة ٢٠١٧.
- الارتفاع في الدولار واليورو خلال السنة.
- استمرار التحسن في الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة، وارتفاع عوائد الأسهم حتى بداية أيلول ٢٠١٨.

اما العوامل السلبية فتتلخص بالتالي:

- نسبة الفائدة المنخفضة في إسرائيل مقارنة مع الولايات المتحدة، خلق جوا من التوقعات، ودعم هذا الجو بنك إسرائيل بتوقعاته منذ عام ٢٠١٧، ما أدى إلى ضعف في سوق العقارات.
- الارتفاع في العجز الحكومي بالنسبة للناتج المحلي مقارنة مع عام ٢٠١٧.
- اشتداد المخاوف على المستوى العالمي على أثر التوتر التجاري، والمخاوف من دخول حرب تجارية بين الصين والولايات المتحدة، والاحتمال بأن يؤثر ذلك على

معدلات النمو في الصين.

- خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران.
- ارتفاع أسعار النفط في الأشهر العشرة الأولى من السنة بـ ٢٤٪.
- عدم الارتقاء في الاقتصاد الأوروبي وتخفيض معدلات النمو المتوقعة للعام ٢٠١٨ مقارنة مع العام الذي سبقه.
- انخفاض أسعار الناسدك في الثلث الأخير من السنة والاستمرار في رفع الفائدة في الولايات المتحدة.

وللتلخيص، وعلى الرغم من الانخفاض في عام ٢٠١٨ في عوائد الأسهم، إلا أن معدل الدورة التجارية اليومية لم ينخفض وبلغ بالمعدل ١,٤ مليار شيكل، وبحجم مشابه لما كان في عام ٢٠١٧، وبارتفاع بـ ١١٪ عما كان في ٢٠١٦. وخلال العام توسع دخول مستثمرين أجانب لسوق الأسهم، وامتلكوا أسهما بقيمة ٩ مليار شيكل في بورصة تل أبيب، استمرارا لامتلاك أسهم بقيمة ٥,٥ مليار شيكل في العام ٢٠١٧. أما سوق سندات الدين فقد شهد تقلبات عديدة، وبالتلخيص السنوي سجلت ارتفاعات معتدلة بسندات الدين بالشيكل التي تحمل نسب فائدة متغيرة، وذلك نتيجة للتوقعات برفع نسبة الفائدة، ومن جهة ثانية سجلت انخفاضات بسندات الدين التي تحمل نسبة فائدة ثابتة، وذلك نتيجة لارتفاع الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع العوائد على سندات الدين الأميركية.

٤. الاقتصاد الإسرائيلي والانتخابات البرلمانية

مما لا شك فيه، أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قرارات الناخب، وأن المواطن العادي المتابع لما يجري حوله، يهمه المستوى الاقتصادي الذي يعيش فيه، ويؤثر ذلك على قراره في اختيار الحزب أو القيادة التي تقود هذا الحزب، وليس بالصدفة أن الاحتجاجات الشعبية في العديد من الدول تنادي بالعدالة الاجتماعية وتقليص الفروقات بين الطبقات في المجتمع في حين يكون شعارها المركزي «العدالة في توزيع الموارد»؛ بمعنى آخر الحياة الكريمة والتوزيع العادل للمداخيل، وبمفاهيم اقتصادية، أن يكون مؤشر جيني في أدنى مستوياته، وفي إسرائيل وفي عام ٢٠١١، وبالتحديد في شهري تموز وآب بدأت حركة احتجاجية في إسرائيل وسميت باحتجاجات الخيم والتي احتجت على أزمة السكن وغلاء المعيشة ولكن هدأت سريعا بعد أن عينت لجنة خبراء من أجل معالجة الموضوع برئاسة بروفسور مانويل تراختنبرغ. في هذه الفترة ومنذ نهاية آذار ٢٠٠٩، استلم الحكم في إسرائيل حزب الليكود برئاسة

بنيامين نتنياهو وما زال في رئاسة الحكومة حتى كتابة هذه السطور، وهي الفترة الرابعة بشكل متوالٍ.

لقد أقرت الكنيست في شهر كانون الأول ٢٠١٨، إجراء انتخابات برلمانية جديدة في نيسان ٢٠١٩؛ أي للكنيست الواحد والعشرين. وتدور الحملة الانتخابية بين اليمين وبين المركز كما يسمى محليا وإلى جنبه اليسار الذي يعتبر حاليا شبه معدوم، حول موضوعيين رئيسين، وهما الجانب الأمني وهو عند الإسرائيليين يعتبر الأهم، ومن جهة ثانية يدعم بالجانب الاقتصادي، والمستوى الاقتصادي الذي وصلته إسرائيل في ظل حكومات الليكود، وسنتركز هنا على الجانب الاقتصادي ونترك الجانب السياسي الذي حتما تتطرق إليه الفصول الأخرى.

لقد رافقت استلام حزب الليكود برئاسة نتنياهو زمام الحكم في إسرائيل، أزمة الرهن العقاري التي عصفت في الاقتصاد الأميركي واقتصادات الدول المتقدمة والنامية. ومن الجدير بالذكر أن المدرسة الاقتصادية التي يتبعها نتنياهو هي مدرسة النيو ليبرالية الجديدة. ** وقد أشغل نتنياهو آنذاك إضافة لموقع رئيس الحكومة، موقع وزير الاستراتيجية الاقتصادية، ورفع في هذه الفترة نسبة الضرائب وبالذات ضريبة القيمة المباشرة، وقدم إصلاحا في قانون السكن والبناء، وانضمت إسرائيل لمنظمة التعاون والتنمية رسميا في العام ٢٠١٠. ومع هذا انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وانخفض الناتج للفرد في العام ٢٠٠٩، ولكن ابتداء من ٢٠١٠ تحول الاتجاه ووصل معدل النمو إلى ٥,٧٪ ثم بدأ بالانخفاض من جديد، ولكن بنسب فاق ٣٪. وما أدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي في فترة نتنياهو الأولى هو البدء في استعمال الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣.

واستمرت عملية رفع الضرائب في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لتحل بعد ذلك الحكومة من جديد، وتقدم الانتخابات للعام ٢٠١٥، والتي استمرت حتى يومنا هذا، وظهر الأثر الاقتصادي على شكل تحسن في وضع التشغيل وصولا إلى وضع تشغيل كامل، ونسب منخفضة من التضخم المالي.

** هناك نقاش طويل حول ما إذا كان نتنياهو هو الذي بدأ في إدخال النيو ليبرالية الجديدة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فالكثير يعتقدون أن خطة الاستقرار التي أقرت في العام ١٩٨٥ في زمن حكومة الوحدة الوطنية (العمل والليكود) هي بداية النيوليبرالية الجديدة، وحينها كان الفكر النيو ليبرالي في بدايته في زمن تاتشر في بريطانيا وريغن في الولايات المتحدة، وأدخلت إلى إسرائيل ضمن خطة إشفاء للاقتصاد الإسرائيلي، واعتمدت على التقليص في المصروفات الحكومية، الخصخصة، وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، هادفة القضاء على المعدلات العالية جدا للتضخم المالي، وفتح الاسواق للتصدير والتجارة الحرة، وتعويم سعر الصرف داخل قطاع محدد.

وبنظـرة الاقتصـاد الكلي فإن الوضع الاقتصـادي ومعدلات النمو كانت مرضية أكثـر ممـا هو عليه الحال فـي الدول الأوروبيـة، ولكن بالتمعن في مركبـات التنمية الاقتصاديـة، فـإن معـدل النمـو في النـاتج للفرد أقل مـن الناتج للفرد فـي أوروبا والولايات المتحدة والدول المتقدمة، إضافة إلى اتساع الفجوات الاقتصادية وبالذات فـي المداخيـل بين الطبقـات المختلفة، حيث يلاحظ وجود تآكل في الطبقة الوسـطى، وانحيازها أكثر نحو الطبقة الدنيا واتسـاع الفجوات بين الطبقة الوسـطى والطبقة العليـا، إضافـة إلى عدم قـدرة القطاع الصحـي والقطاع التعليمـي على مضاهاة الدول المتطورة، على الرغم من التقدم السـريع في قطاع الهايتك وجني عوائد الغاز الطبيعي.

إن العـرض الانتخابـي الذي يعرضـه الليكود ونتنياهو هو التحسـن في الوضع الاقتصادي واستعمال مصطلحات مثل «ستارت اب نيشن» (أمة المبادرات) وبالذات فـي التكنولوجيـا، ووضـع التشـغيل الكامل.. وإلخ مـن المصطلحـات الاقتصادية الانتخابية، وهي في الواقع مصطلحات تتحدث في لغة رؤوس الأموال الذين تحسنت أوضاعهم كثيرا على حسـاب الطبقة الفقيرة والطبقة الوسـطى، ما يجعل المدرسـة النيوليبرالية تتجلى بأبهى صورها، وهو الدمج بين رأس المال والسـلطة الذي يظهر بوضوح في الملفات المفتوحة ضد نتنياهو والتي لم تفند حتى اليوم.

وبالمقابـل، فإن الجانب الاقتصادي يُترك جانبا في الحملة الانتخابية في أوسـاط الطبقات الضعيفة، ويتم التركيز على الجانب الأمني والتخويف، وما إلى ذلك.

إجمال

اسـتعرض هذا الفصل أهم المؤشـرات الاقتصادية للعام ٢٠١٨، وتبين أن معدل النمو في الناتج المحلي في تراجع سنوي في السنتين الأخيرتين، حيث بلغ النمو في النـاتج فـي العام ٢٠١٨ (٣,٣٪)، أمـا النمو في الناتج المحلي للفرد فقد بلغ ١,٣٪ وهي نسبة أقل من الدول المتطورة، وتبين أيضا أن المساهمة الكبرى في نمو الناتج المحلي هي للإنفاق الشـخصي الذي سـاهم بأكثر من نصف معدل النمو، والإنفاق العام الذي ساهم بما يقارب ربع معدل النمو في الناتج.

أما الناتج التجاري فقد ارتفع بـ ٣,٤٪ وشكل ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتبـين أيضـا أن الدخل القومي المتاح للفرد بأسـعار السـوق هو ١٣٣ ألف شـيكل للفـرد، وبلغت نسـبة الادخار منـه ١٢,٣٪. وفي مجـال التجـارة الخارجية، ارتفع حجـم التصديـر إلى ما فـوق ١١٠ مليـار دولار بزيادة ٨٪ عن العام السـابق، وما

زالـت القطاعـات التي تعتمد على الخدمـات والتكنولوجيا العليـا تتصدر المنتوجات التصديرية بما يزيد عن ٥٠ مليار دولار، أما الاسـتيراد فارتفع في العام ٢٠١٨ بـ ٧,٦٪.

من المؤشـرات الأساسـية التي عرضت في هذا الفصل، وتبين أن ادائها يتحسن من سـنة إلى أخرى هي سـوق العمل، فنسبة التشغيل وصلت ٦١,٤٪، وكان معدل التشـغيل بين النسـاء ٥٧,٤٪ وبين الرجال ٦٥,٥٪. أما معدل البطالة بين شـريحة الجيل ١٥ سـنة فما فوق فقد بلغ ٤٪ بتحسـن نقطتين بالمئة عن العام السابق، وكان الانخفـاض بـين الذكور والإناث على السـواء، فبين الذكور انخفضت نسـبة البطالة إلى ٤٪ ، وكذلك بين النساء انخفضت إلى ٤٪، ولكن التباين في معدلات التشغيل والبطالـة بـين اليهود والعـرب ما زال قائما، وتعاني النسـاء العربيـات من معدلات تشغيل منخفضة ومعدلات بطالة عالية مقارنة مع النساء اليهوديات.

ولوحـظ أيضـا أن هنـاك ارتفاعا في الأجـر الحقيقي للعامل الأجيـر مع وجود فجوات واسـعة بين العمال الأجيرين الإسرائيليين وبين العمال الفلسطينيين والعمال الأجانب من جنسيات أخرى. أما معدلات التضخم المالي فكانت موجبة وبلغت ٠,٨٪ وما زالت دون الحد الأدنى من المجال الذي حدده بنك إسرائيل.

استعرض التقرير أيضا السياسات المالية والنقدية، وقد أظهرت البيانات المزودة من قبل وزارة المالية أن العجز الحكومي من الناتج بلغ ٢,٩٪ من الناتج، وتبين أيضا أن الديـن الخارجـي ارتفع فوق الـ ٦٠٪ في العـام ٢٠١٨، وتبين أن عام ٢٠١٨ هو العام الذي ارتفع فيه الدين الخارجي، في حين كان في تناقص منذ عقد من الزمن، ولكن هذا المعطى لم يؤثر على التدريج الائتماني من قبل شركات التدريج العالمية، مع الإشارة إلى المخاوف من الأوضاع في إسرائيل وخاصة الأوضاع الجيو سياسية.

أما في مجال السياسـات النقدية، فقام بنك إسـرائيل بزيادة نسـب الفائدة إلى ٠,٢٥٪، مذكرا أن السياسـة النقدية الإسـرائيلية ما زالت سياسـة نقدية توسعية، وارتفعت أيضا أرصدة البنك المركزي من العملة الصعبة ولكنها لم تشـكل أكثر من ٣١٪ مـن النـاتج، مع أنها زادت عن الحـد الأعلى الذي حدده البنك المركزي، وكانت نسبة العوائد عليها منخفضة مقارنة مع الأعوام السابقة.

في سوق الأوراق المالية، شهدت العوائد على الأسهم انخفاضا متأثرة بما يجري عالميا وخاصة بمؤشر الناسدك وبالذات في الثلث الأخير للسنة.

كما اسـتعرض التقرير بعض التفسيرات للتغييرات في عهد نتنياهو، خاصة وأن

الدولة في خضم انتخابات برلمانية.

بنـاء علـى هذه المعطيات، فإن توقعاتنا تتمثل بمعدلات نمو أقل مما هي عليه الآن في السـنتين المقبلتين، خصوصا أن الاقتصاد الإسـرائيلي وصل إلى وضع تشغيلي كامـل، وأن الأجواء الاقتصادية العالمية لم تسـتطع في العام ٢٠١٨ تحقيق معدلات نمو عالية.

الهوامش

١ دائـرة الإحصـاء المركزية، ٢٠١٨. الحسـابات القوميـة، علـى الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/079/08_19_079b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/١١).

٢ بنك إسـرائيل٢٠١٩. تقرير السياسـة النقدية في النصف الثاني ٢٠١٨، على الرابط: https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%9E%D7%9E%202018-2.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٢/٢٦).

٣ دائـرة الإحصـاء المركزية، ٢٠١٩. الحسـابات القومية ٢٠١٨، خبـر للصحافة على الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/079/08_19_079b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/١٧).

٤ مصدر سبق ذكره.

٥ معهد التصدير، ٢٠١٩. تطورات واتجاهات في التصدير الإسرائيلي، تلخيص أولي لعام ٢٠١٨، على الرابط: https://www.export.gov.il/api//Media/Default/Files/Economy/ExportMegamotSikum2018.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/١/٣٠).

٦ المصدر السابق.

٧ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠١٨. معطيـات من مسـح القوى العاملة، تشـرين الثاني ٢٠١٨، خبر للإعـلام، على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Pages/2018/%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%9E%D7%A1%D7%A7%D7%A8-%D7%9B%D7%95%D7%97-%D7%90%D7%93%D7%9D-%D7%A0%D7%95%D7%91%D7%9E%D7%91%D7%A8-2018.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٩/١/٨).

٨ المصدر السابق.

٩ المصدر السابق.

١٠ مصدر سبق ذكره.

١١ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩. معدل الأجرة الشهرية للأجير، ٢٠١٨، خبر للصحافة، على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/077/26_19_077b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/١٢).

١٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩. شـهرية الأجرة والعمل، تشـرين الثاني ٢٠١٨. على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/publications/Pages/2019/%D7%99%D7%A8%D7%97%D7%95%D7%9F-%D7%A9%D7%9B%D7%A8-%D7%95%D7%AA%D7%A2%D7%A1%D7%95%D7%A7%D7%94-%D7%A0%D7%95%D7%91%D7%9E%D7%91%D7%A8-2018.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٢/١٨).

١٣ مصدر سبق ذكره.

١٤ دائـرة الإحصاء المركزيـة، ٢٠١٩. خبر للإعلام. على الرابـط : https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/madad/doclib/2018/016/10_19_016b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/١/٢٨).

١٥ المصدر السابق.

١٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٩. خبر للإعلام، ١٥ آذار ٢٠١٩، على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2019/088/10_19_088b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/١٥).

١٧ وزارة الماليـة، ٢٠١٩.تنفيـذ الميزانيـة والدخل من الضرائب لعام ٢٠١٨. على الرابـط : https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_07012019/he/PressReleases_files_press_07012019-file.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/٧).

١٨ وزارة الماليـة، ٢٠١٨. ميزانيـة الدولـة، اقتـراح للسـنة الماليـة ٢٠١٩. علـى الرابـط: https://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/BUDGET2019/Documents/BudgetMain_1.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/٢٢).

١٩ المصدر السابق.

٢٠ إسـرائيل اليـوم، ٢٠١٩/١/٣١، علـى الرابـط: https://www.israelhayom.co.il/article/629129 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٩/٣/٢٨).

٢١ كلكاليسـت ٢٠١٩ ,١ ,٣٠ علـى الرابـط: https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3755314,00.html (آخـر مشاهدة ٢٠١٩/٣/٢٨).

٢٢ وزارة المالية، ٢٠١٩. فيتش صادقت على التدريج الائتماني لدولة إسرائيل، على الرابط https://www.gov.il/he/departments/news/press_25032019 (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/٢٨).

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ بنك إسرائيل، تشرين الثاني ٢٠١٨. إعلان للصحافة «أقرت اللجنة النقدية رفع نسبة الفائدة بـ ٠,١٥٪». على الرابط: https:// www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/26-11-18.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٢/٧).

٢٥ بنك إسرائيل، الاستثمار بالعملة الأجنبية، تقرير ٢٠١٨. على الرابط: https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/ PressReleases/Documents/%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%99%D7%AA%D7%A8%D7%95%D7%AA%20%D7%9E%D7%98%D7%97%202018.pdf (آخر مشاهده ٢٠١٩/٣/٢٩).

٢٦ بورصة الأوراق المالية، تقرير ٢٠١٨. على الرابط : https://info.tase.co.il/Heb/Lists/gen_res/0133_annual_review/2018_annualreview_heb.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٣/٢٨).

٢٧ المصدر السابق.